

دينامية إعلان الرباط

تقرير

الحوار الموازي للمجتمع المدني

"من أجل مكانة حقيقية للمجتمع المدني في بناء الديمقراطية"

السبت 26 أكتوبر 2013

على الساعة العاشرة بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي

طنجة

المقرر : اشنيات لطيفة

دينامية إعلان الرباط

الحوار الموازي للمجتمع المدني

"من أجل مكانة حقيقية للمجتمع المدني في بناء الديمقراطية"

السبت 26 أكتوبر 2013

البرنامج :

الساعة	التوقيت	الأنشطة
10h00-09h00	30 د	الاستقبال والتسجيل
10h00-10h00	10 د	كلمة الافتتاح : تكتل جمعيات طنجة الكبرى والمركز المغربي للأبحاث والتنمية
10h30-10h10	20 د	الإطار العام لإعلان الرباط
10h50-10h30	20 د	الإطار العام لأحد محاور إعلان الرباط
11h10-10h50	20 د	دور المجتمع المدني في تكريس أسس التنمية الديمقراطية – علي الطنجي
11h30-11h10	20 د	دور المجتمع المدني على ضوء التحديات الوطنية والإقليمية الراهنة (الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية – مصطفى اقباب
12h00-11h30	30 د	استراحة شاي
13h00-12h00	60 د	مناقشة
14h30-13h00	90 د	ورشات العمل
		الورشة الأولى : الإطار القانوني للمجتمع المدني والمستجدات الدستورية
		الورشة الثانية : المجتمع المدني وإشكالية التمويل
		الورشة الثالثة : المبادرات الوطنية والأدوار المؤسساتية للمجتمع المدني
15h30-14h30	30 د	عرض الأشغال والختام
14h30		وجبة الغذاء

كلمة الافتتاح :

• تكتل جمعيات طنجة الكبرى :

بعد شكر الحضور، وشرحا لسياق هذا اللقاء، أكد ممثل تكتل جمعيات طنجة الكبرى السيد القندوسي، أن المبادرين لهذا اللقاء ليسوا ضد الحوار الوطني الذي تقوده الحكومة بل ضد الآليات التي وضعت لهذا الحوار. وهذا اليوم يشيد للقاء تاريخي من مدينة طنجة الكبرى، نأمل أن نخرج منه بتوصيات بناءة وشجاعة، تعزز الحوار الوطني الحكومي، الموجه، من مجتمع مدني حر ومسؤول.

باسم تكتل جمعيات طنجة الكبرى والمركز المغربي للأبحاث والتنمية نتمنى نجاح هذا اليوم ومرحبا بجميع الحضور.

• كلمة رئيس الجلسة السيد

هذا اليوم يأتي في إطار الحوار الموازي للمجتمع المدني، وفي إطار المنشور الذي أقصى مجموعة من الفعاليات خدمة لبعض المصالح الخاصة. وكما جاء في عنوان هذا اللقاء، الهدف من دعوتكم هو النقاش وخاصة داخل الورشات للخروج بمقترحات وخلاصات حول ما جاء في المنشور من إعطاء مكانة حقيقية للمجتمع المدني في بناء الديمقراطية في بلدنا.

• كلمة المركز المغربي للأبحاث والتنمية، السيدة بنموسى

قامت السيدة ممثلة المركز المغربي للأبحاث والتنمية بتلاوة "بيان للرأي العام الوطني الصادر عن دينامية إعلان الرباط للجمعيات الديمقراطية" على الحاضرين كافتتاحية وكشرح لسياق الذي جاء فيه اللقاء.

• كلمة الفضاء الجمعي لسعيد الطبل

شكر خاص للحضور الكثيف لجمعيات منطقة الشمال وهذا دليل على اهتمام مناضلي المنطقة بالهموم اليومية التي تتقاسمها مع الجهات الأخرى.

الهدف من هذا اللقاء هو :

1- فتح نقاش جماعي بين الجمعيات وإتاحة الفرصة للقائها ببعضها البعض

2- تبادل التجارب وخلق آليات للعمل المشترك

3- مناسبة لطرح إشكالات تتقاسمها مع المجتمع المدني لمناطق أخرى

السياق الذي جاء فيه اللقاء :

الظرفية الأخيرة للمغرب التي تتميز بمجموعة من الخصوصيات :

1- المعطى الجديد الذي هو الدستور وإمكانيات اشتغال المجتمع المدني وإمكانية لعبه

دورا مؤسساتيا واجتماعيا أقوى

2- المجتمع المدني أصبح له مكانة مهمة داخل المجتمع المغربي (أرقام سنة 2005) :

- عدد المتطوعين : 96 مليون ساعة عمل تساهم في التنمية المحلية والوطنية للمغرب

- 30140 منصب شغل منها 27000 بشكل دائم و 35.400 بشكل متقطع

- 10 ملايين و 66 ألف ساعة شغل سنويا

- تمويلات تضاهي في بعض الجمعيات، ميزانيات بعض الوزارات

لهذا وصل المجتمع المدني إلى هذا المستوى ؟

كنبذة تاريخية يمكن القول أنه في سيرورة العلاقة بين الشمال والجنوب، وقعت تحولات

أساسية منها تمويل التنمية خصوصا لصالح دول العالم الثالث حيث كان تمويلا من دولة إلى

دولة إلى حدود الثمانينات – هذه المرحلة أعطت تقييما سلبيا ولم تعطي النتائج المرجوة. فتم التراجع عنها وفتح مرحلة جديدة للتمويل المباشر للمواطنين. وهذا التحول لعبت فيه الجمعيات دورا كبيرا حيث شكل الرابط بين الإمكانيات المادية والمواطن لأنها اقرب لبنة وعندها علاقة مباشرة مع الواقع وتاريخ العمل الجمعي قديم داخل المجتمع المغربي، المغاربة كانوا يعملون بشكل جماعي لبناء الطرق، الآبار، المدارس... داخل الجبال وغيرها. وبسبب التحول من تنمية مباشرة بين الدول إلى تنمية مفتوحة مباشرة على المواطن أصبحت الجمعيات حاضرة في مواقع تخلت عنها الدولة. مع ذلك، يبقى السؤال مطروح عن تحمل الدولة مسؤوليتها في هذه المجالات.

ومن جهة أخرى، غيرت الدولة نظرتها على المجتمع المدني بعد تطور الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث في الستينات، كان صعبا جدا تأسيس جمعية خصوصا خارج إطار دور الشباب. حيث كانت مذكرة 601 و 602 تأزم العمل الجمعي داخل دور الشباب، ناهيك عن ظروف العمل الجمعي خارجها.

كان من البديهي عدم إمكانية الاستمرار في قمع الحريات وسط ضغط محلي وخارجي. ونحن فخورين بوجود أحزاب سياسية ناضلت من أجل توسيع الحريات وفخورين لكون الحركة الجمعوية لم تمت كما هو الحال في بعض الدول المجاورة التي لم تنعم بنفس الدينامية لذا المجتمع المدني التي كانت لذا المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم.

ومنه فإن المجتمع المدني المغربي اليوم له :

مشروعية تاريخية، مشروعية اقتصادية، ومشروعية ديمقراطية حيث كان يناهز بقم أكتر تقدا نابعة عن قربه بواقع المواقن واررباطا بالخارج عبر مجموعة من الموائق الدولية (حقوق الإنسان، الببئة، الاقرباصا...)

أما عن السباق الحالي، فقد وقعت مجموعة من التغيراا منها :

- الحركة الاقرباصية على المستوى العربي والحركة الديمقراطية على مستوى المغرب
- رد الفعل للدولة الذي يبجل في إعلان الدستور الجديد ل 2011.
- تطور مسار المواقنة عند المواقن المغربي، ففي المغرب ومنذ سنوات أصبح المواقن المغربي وخاصة في الجبال والمناطق النائية يطالب بحقوقه. نذكر كمثل مسيرة سكان العراش للمطالبة بحق السكن، ساكنة طنجة والمطالبة بتسوية وضعية الماء والكهرباء والشركاا المفوضة الجديدة، ساكنة خنيفرة ووضعية السكن، ساكنة الجهة الشرقية وإشكالية البطالة...

في نفس الوقت، أثارا مجموعة من الجمعياا نقاشاا واسعة حول قضاياا تخص المجتمع المدني (التمويل، التنظيم القانوني، المساواة داخل الجمعياا،...)

وذلك بعد إصدار قانون 2002 الذي تبين أنه يأوي مجموعة من الاجحافات (التمويل، الضرائب، المنفعة العمومية، وصول الإيداع والمشاكل القانونية...).

زيادة على واقع فشل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونقول فشل مقارنة مع الزخم الهام للأموال لهذه المبادرة، حيث لم تعطي النتائج المنتظرة وهذا في تقدير الجميع حتى السلطات الداخلية المسؤولة عن إدارتها (باستثناء بعض المجالات المحدودة مثل البنيات الأساسية...)، فعلى المستوى التنموي للمواقن، لم تصل إلى النتائج المطلوبة.

وفي ظل هذه المستجدات، جاء الفعل الحكومي والذي تداولته وسائل الإعلام حول قضايا تتعلق بالجمعيات منها :

- تمويل الجمعيات بأموال خارجية

- شفافية الجمعيات

- الدور المتأخر الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني في التنمية المحلية.

مما شكل لبسا حول هذه القضايا، التي كانت إلى وقت قريب متداولة من طرف الجمعيات بنفسها حيث تم إنتاج مذكرة سنة 2003 لإغناء الميثاق الجماعي حول هذه القضايا.

وفي هذا الإطار، جاء نداء الرباط في ابريل 2012 ردا على الموقف الحكومي وتوضيحا لموقف المجتمع المدني من هذه القضايا خاصة مسألة التمويل الذي يجب أن تتحمل الدولة مسؤوليتها فيه. كما تم التأكيد على مبدأ الشفافية كمبدأ أساسي لعمل الجمعيات.

ما تم اتخاذ قرار عدم المشاركة في اجتماعات الحكومة حول إنشاء الحوار الوطني وذلك للأسباب التالية :

1- عدم استدعاء الجمعيات بل تم استدعاء للمحاورات مع المجلس المكلف بإعداد الحوار.

2- إشكالية عدم تمثيل القطاعات الأساسية للمجتمع المدني (الطفل، حقوق الإنسان، المرأة...)

3- تعيين المنسق الوطني دون استشارة المشاركين

4- عدم إدراج أهم المواضيع المتفق عليها في جدول المناقشة.

وصاحب هذا القرار، إصدار بيان يوضح موقف جمعيات إعلان الرباط من المسار الذي آل إليه الحوار الوطني مؤكدة على أنها مع الحوار لكن حوار مع شروطه الأساسية. قد تم أخذ قرار كذلك المساهمة في الحوار بشكل موازي عن طريق الصيغ التقليدية التي يشتغل بها المجتمع المدني، والذي تمثل في "الحوار الموازي للمجتمع المدني" الذي يهدف إلى :

1- تحسيس جمعيات المجتمع المدني بمستجدات الساحة الوطنية بما في ذلك الحوار الوطني ومجرياته.

2- اتخاذ المسافة اللازمة لإصدار مقترحات جدية.

كما يحرص هذا الحوار الموازي على مناقشة محاور مهمة لم تطرح من طرف الحوار الوطني :

- قيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام الحريات بجميع أشكالها.
- ربط هذا الحوار بمستجدات الدستور فيما يتعلق ب : متابعة السياسات العمومية، الانتقال من منتقد إلى مشارك على أسس الديمقراطية التشاركية، العرائض، المبادرات التشريعية...

- قانون الجمعيات
- تمويل الجمعيات والقانون الضريبي
- المنفعة العمومية
- البنيات الأساسية لاشتغال الجمعيات
- تقوية قدرات الفاعلين الجمعيين

وفي هذا اللقاء، نهدف إلى إغناء هذه النقطة وإغناء المقترحات في هذا الحوار الموازي والمساهم في الحوار الوطني.

دور المجتمع المدني على ضوء التحديات الوطنية والإقليمية الراهنة :

مداخلة السيد مصطفى اقبیب حول دور المجتمع المدني على ضوء التحديات الوطنية والإقليمية الراهنة (الاقتصادية، الاجتماعية)

بداية شكر السيد اقبیب المبادرة والدعوة الكريمة من طرف تكتل جمعيات طنجة الكبرى بالتنسيق مع المركز المغربي للأبحاث والتنمية كمحاولة لتنشيط هذا اللقاء.

وكما يفهم من عنوان التدخل، فهو موضوع متشعب ومعقد من حيث مقاربتة، وينبغي تفكيكه إلى محورين أساسيين :

● التحديات الوطنية والإقليمية

● دور المجتمع المدني في رفع هذه التحديات

بداية نطلق من تحديد مفهوم "المجتمع المدني"، إن ظهور هذا المصطلح في المجتمع المغربي أو العربي الإسلامي عموماً جديد لم يتجاوز عقد ونصف كما انه ما زال يتبلور ولم يكتمل بعد.

ويمكن مقارنة هذا المصطلح بطريقتين :

1- مقاربة ثلاثية انفصالية : حيث يتم الفصل بين "الدولة"، "المجتمع السياسي"، ثم

"المجتمع المدني"، حيث تقوم الأحزاب السياسية بدور تأطير وتعبئة المواطنين فيما

يكون المجتمع المدني متمثلاً في جمعيات ومنظمات غير حكومية مستقلة عن أجهزة

الدولة وعمل الأحزاب.

2- مقاربة ثنائية : حيث تمثل "الدولة" نظام منفصلا بأجهزته ومؤسساته و "المجتمع"

بمختلف مكوناته السياسية والجمعية.

والمقاربة الثانية هي الأقرب من الصواب بالنسبة لي، على اعتبار العمل السياسي مكون من عمل المجتمع بشرط الاستقلالية.

وبغض النظر عن الجدل بين المقاربتين، يمكن تعريف المجتمع المدني كفعل مجموعة من الفاعلين داخل المجتمع وخارج أجهزة الدولة، كمجتمع فاعل في مختلف الأنشطة ومجالات الحياة الاجتماعية (ثقافية، سياسية، حقوقية...) بهدف تغيير هذا المجتمع إلى الأفضل".

فما هو دور المجتمع المدني على ضوء التحديات الراهنة ؟

المغرب وكباقي الدول العربية، عرف في السنتين الأخيرتين حركة توازي الحركات داخل العالم العربي أو ما يسمى "بالثورات العربية". في تقديري، العالم العربي لم يعرف ثورات حقيقية بل انتفاضات، تمردات، عصيان مدني،... ضدا على القمع والمس بحقوق الإنسان، فهي ليست ثورات بالمعنى التاريخي والسوسيولوجي التي مثلت قطيعة بصفة نهائية بالأنظمة السابقة، بل في الثورات العربية"، الأنظمة لم تسقط بل سقطت بعض رموزها، والدليل هو أن هذه الدول ما زالت تعيش المخاض بعد عامين (مثال مصر بعد سقوط مبارك وإطلاق سراحه بعد عودة العسكر في الدولة السياسية).

أما في المغرب، فقد سجل الحراك المغربي خصوصياته (لم تهرق دماء، تغييرات سياسية، انتفاضات حقوقية...) حيث تحدث البعض عن "استثنائية" المشهد بالمغرب. وفي هذا الإطار يمكن التحديث عن دور المجتمع المدني خاصة في مواجهة الاكراهات على المستوى الإقليمي. إكراهات حاضرة في جميع المجالات، أولها المجال السياسي (غياب الحريات

العامّة، القمع، هدر الحقوق...) والمجال الاقتصادي (أزمة، عجز،...) الذي يؤثر سلباً على المجال الاجتماعي، كما يمكن تعميم الوضعية على باقي المجالات الأخرى : الثقافية، التربوية...

يمكن تلخيص ادوار المجتمع المدني فيما يلي :

- 1- الانخراط في قضايا المواطنين وحمل الآمهم وهمومهم والسعي للتخفيف عنها
 - 2- تحقيق آمال المواطنين عبر انخراط والتزام فعلي على مرافقتهم والعمل على جرد حاجياتهم وخصوصياتهم
 - 3- تعريف المواطنين على حقوقهم وواجباتهم كافة (سياسية، اجتماعية، ثقافية، أخلاقية...)
 - 4- تعبئة المواطنين للمطالبة والدفاع عن الحقوق إضافة إلى القيام بالواجبات في علاقة وطيدة بين الحق والواجب.
 - 5- كشف الحقائق والخروقات التي تمس مصالح المواطنين والإعلان عنها
 - 6- الموافقة والمتابعة حيث لا يكفي بالملاحظة فقط، بل بالانخراط بدنامية التغيير.
 - 7- اعتماد أساليب التقييم والتقويم للعمل الجمعي لاستثمار الايجابيات وتجاوز السلبيات
- فالتقويم يبقى مسألة أساسية من اجل استشراف المستقبل ووضع خارطات الطريق

ما هي وظائف المجتمع المدني؟

- 1- المجتمع المدني كقوة وسلطة مراقبة وتتبع خاصة للدولة (أجهزتها، سياستها، مؤسساتها....)

2- المجتمع المدني كقوة وسلطة معرفية دون احتكار من طرف الدولة ومراكز البحوث

التابعة لها، مما يحتم الوصول إلى المعلومة، تحليلها، وإخراج خارطات طريق

3- المجتمع المدني كسلطة نقدية موضوعية : يجب على المجتمع المدني تقديم نقد

موضوعي يعبر عن المزايدات والمصالح الشخصية، وهذا من الأسس الأخلاقية

للعمل الجمعي

4- المجتمع المدني كسلطة اقتراحية بتصورات واضحة ودقيقة وشاملة تمكن من إبداء

اقتراحات من شأنها مساعدة الدولة على حل مشاكل المواطنين على أرض الواقع.

5- المجتمع المدني كسلطة ضاغطة بتحول المجتمع المدني إلى سلطة موازية لسلطة

الدولة كما حصل في المجتمعات الغربية.

ما هي آليات عمل المجتمع المدني؟

1- يشكل الجانب التطوعي والجانب الالتزامي في العمل الجمعي ابرز آلية عمل

الجمعيات والمحرك الأساسي وراء اشتغالها.

2- يبقى التواصل، الحوار، الإنصات، الاعتراف بحق الآخر، الإشراف... المكونات

الأساسية للعمل الجماعي. رغم قطعنا أشواطاً في هذا المجال إلا أننا لم نصل إلى

المعنى الحقيقي للاختلاف في ثقافتنا مما يفتح المجال لمجموعة من الانفلاتات

والمزايدات التي تؤدي إلى نوع من الفشل.

3- التكوين والتكوين الذاتي

4- تتسنى جل الجمعيات بقوانين تنظيمية، إلا أنها لا يجب أن تحد من المبادرة الحرة

5- التحفيز والتشجيع للمنخرطين بالعمل الجمعي

6- تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة

وكخلاصة وخاتمة لتدخلي، تبقى النبيلة القصى هي ضرورة بدل جهد كبير لتخليق الحياة العامة، في محاولة لمواجهة أزمة القيم الذي يشهدها مجتمعنا اليوم، حيث تم استبدال قيم المجتمع المغربي (التضامن، التكافل، نكران الذات...) بخلوقات جديدة تخرب المجتمع (الانتهازية، الوصولية،.... تغليب المصلحة الخاصة...) إضافة إلى دور الدولة، حيث يجب على جميع الأطراف في أفق تأسيس مشروع مجتمعي مغربي مخلقا، ديمقراطيا، نظيفا، متجددا، فاعلا، مسؤولا، حرا، مبادرا، يتمتع بحقوقه ويؤدي واجباته.

المناقشة :

بعد المداخلات، أثير نقاش غني من طرف المشاركين جاء في مضمونه مجموعة من التساؤلات والإضافات، ملخصها ما يلي :

1- تقوم الجمعيات بتسطير مجموعة من البرامج تتوخى من خلالها الوصول إلى مجموعة من النتائج، لكن لا تتحقق بالمستوى المرغوب فيه، فهناك مجموعة من التساؤلات حول أسباب هذا المشكل ؟

2- المجتمع المدني رقيب للعمل الجماعي في العقلية الغربية، لكن العقلية المغربية لا ترقى إلى هذا المستوى، فهل توعية المواطن وتأطيره، قد يحول إلى تسوية هذه الوضعية ؟

3- فيما يتعلق بموازات الحقوق والواجبات، هل المجتمع المغربي قادر على رفع هذا التحدي ؟ في جهة طنجة، هناك إشكالية اختلاف الكبير هياكل وعقليات الجمعيات، فكيف لمجتمع مدني تنهشه الهشاشة من جميع الجوانب أن يلعب دور الرقابة للعمل

الحكومي ؟ الآن المرجعية قوية (دستور جديد)، لكن هل نحن في مستوى هذه التطلعات ؟

4- الحوار الوطني أثبت فشله، لكن أساسا بسبب مستوى التوعية لذا المجتمع المدني الذي شارك فيه، وعدم وعيه بمجموعة من المستجدات وعدم قدرته على الرفع من مستوى النقاش.

أما عن الحوار الموازي، فهل نستطيع اليوم أن نوصل مقترحاتنا وتوصياتنا إلى مراكز القرار ؟

5- هناك جمعيات بل اغلبها لا تتوفر على إمكانيات، فكيف لها أن تشتغل ؟ والشركات الكبرى تهدر الملايين في تظاهرات فنية وتغلق أبواب التمويل في وجه الجمعيات. فيجب على الدولة أن تلزم على الشركات أن تخصص غلفا ماليا للجمعيات القريبة منها مجاليا أو اختصاصا وذلك عبر قوانين إلزامية.

إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في قانون الجمعيات، فهناك انزلاقات كثيرة يجب الحد منها.

6- يجب أن تكون للمجتمع المدني سلطة اقتراحية وضاغطة، كيف في ظل مجموعة من الاكراهات ؟

- أبواب موصدة في وجه الفاعلين الجمعويين

- ليس لهم الحق في المعلومة

- فكيف يكون مجتمع مدني ضاغط ؟

يجب أن يكون لدينا عمل جمعي مقنن وله صيغة محددة وآليات عمل للوصول إلى المستوى المطلوب.

7- ملحوظة : غياب اعتبار حاجيات المعاق في القاعة (ميكروفون متنقل)

المجتمع المدني اليوم، له نقص في أدبيات العمل الجمعي، ما هو التطوع ؟ ما هو الالتزام ؟ كما ينقصه تقييم وتحديد خطوط الاشتغال.

وما هي مكانة، النقابات في مكونات المجتمع ؟ وما علاقتها بالمجتمع المدني ؟

8- مفهوم المجتمع المدني، مفهوم واسع ومتشعب، وهو موجود في المغرب حتى قبل

الدستور الجديد الذي يعترف به وبدوره، إنما ما هي ملامحه، سياقاته، مكوناته ؟

زيادة على أنه متحكم فيه، فكيف السبيل لجعله سلطة اقتراحية مستقلة موازية للدولة ؟

وجعله غير قابل للهيمنة لا من طرف الدولة، ولا من طرف الأحزاب والنقابات ؟.

9- ليس هناك حوار وطني، بل حوار ممنهج خاصة ما رأيناه في مدينة أصيلة الذي لم

تناقش فيه المشاكل والكوارث التي يعاني منها المجتمع المدني في جهة طنجة –

تطوان – الحوار يجب أن تشترك فيه جل الجهات وليس جمعيات "الدكاكين

الانتخابية" !.

10- كمجتمع مدني هادف، جاد وملتزم، نستمر ونقف في هذه المحطة للحوار لكن

من منظورنا الخاص، وطنجة اليوم وكما العادة تؤسس لمجتمع مدني ملتزم يسعى إلى

المشاركة في بناء مجتمع ديمقراطي متقدم.

11- اليوم هو إنتاج حوار خاص بالمجتمع المدني، يحمل رغباتنا وأهدافنا، لكن هل

سيصل إلى مراكز القرار ؟ في هذا الإطار، فإن الدولة لها أجدانها، والأحزاب لها

أجنداتها، والنقابات لها أجنداتها الخاصة بها، ونحن نحاول أن نسايرها في ركبها ونتمنى أن تتقوى قدرات المجتمع المدني ليقوم بالدور المطلوب.

12- المكانة المخصصة للمجتمع المدني الآن أكيدة خاصة بالدستور الجديد، فيجب الآن العمل عليها خاصة بالتواصل والعمل الجماعي. المجتمع المدني مطالب بتحمل مسؤولياته والخروج من سياسة "التباكي".

تأكيدا أيضا على ضرورة إصلاح القانون المنظم لتحسين بيئة العمل الجمعي بالمغرب.

وفي ختام التدخلات، خلص المشاركون إلى أن جميع مكونات المجتمع المدني متفق على ضرورة تقييم ذاتي يبين مميزات هذا المجتمع المدني ويبرز مكامن ضعفه وقوته، معرفة خصائصه وطريقة اشتغاله ستمكن من منح إجابات شافية للمجموعة من التساؤلات والرفع من مستوى الجمعيات المغرب يتجاوز جميع السلبيات.

كما اتفق على أهمية توحيد القوى والتواصل بين أطراف المجتمع المدني في ظرفية حسمية تتسم بأرضية دستورية جديدة تعطي للمجتمع المدني مكانة مهمة، لكن مكانة لا تكتمل إلا بالاشتغال على تقوية قدرات ودور المجتمع المدني.

إضافة إلى ضرورة مراجعة البيئة القانونية والتنظيمية للجمعيات في ظل الدستور الجديد لتحسين أداء الجمعيات وسد الباب أمام كل ممارسة غير لائقة تشوه شمعة الجمعيات المسؤولة التي همها هو خدمة الوطن والمواطنين.

كما ركز الأستاذ المحاضر على ضرورة تحقيق المزدوجة الغير قابلة للفصل، ألا و هي "التمتع بالحقوق" و "ممارسة الواجبات". حيث حدد ثلاث مستويات للمسؤولية في هذا الإطار :

- 1- المستوى الأول : مستوى دستوري وتشريعي يعطي تعريفا لكل ما هو حق وواجب.
- 2- المستوى الثاني : مستوى توعوي وتأطيري تتحمل فيه الجمعيات دورا كبيرا عبر التأطير والتكوين كوظيفة أساسية إزاء منخرطيه.
- 3- المستوى الثالث : على المستوى الفردي، حيث يجب على كل مواطن معرفة حقوقه وواجباته.

ورشة 1

الإطار القانوني للمجتمع المدني والمستجدات الدستورية

من المجالات المهمة التي يجب أن تتخذ بعين الاعتبار والتي يجب أن يكون للمجتمع المدني مواقف واضحة هو المجال القانوني.

لهذا سنتخذ كمحاور أساسية للمناقشة في هذه الورشة :

- الدستور الجديد كإطار عام منظم
- 1- الديمقراطية التشاركية
 - 2- متابعة السياسة العمومية
 - 3- الحق في العرائض

وكإطار تنفيذي للمبادئ التي جاء بها الدستور، سيتم خلق مجموعة من المجالس أهمها :

- يجب أن يكون لكل مجلس قوانين تنظيمية مؤطرة
- مجلس المناصفة
 - مجلس الشباب والعمل الجمعي
 - مجلس اللغات
 - مجلس الأسرة
 - مجلس القضاء

فما هي اقتراحاتنا في هذا الإطار ؟

1. الديمقراطية التشاركية :

يجب أن تمارس عن طريق مجموعة من الممارسات تمكن المجتمع المدني من أخذ دوره الدستوري كمجتمع مدني فاعل، وبشكل أساسي عبر :

- مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار
- المساهمة الفعلية في السياسات العمومية
- الحكامة (حسن التدبير)
- المحاسبة

يجب أن يفعل هذا الدور عبر مجموعة من القواعد والضوابط التي يمكن تلخيصها في ميثاق يتفق عليه جميع الأطراف المعنية.

2. متابعة السياسات العمومية :

يجب إشراك الفاعلين الجمعيين وفرض حقهم في متابعة السياسة العمومية على طول المراحل من التصور إلى الانجاز والتقويم مع تحديد طبعا لمستويات المسؤولية والتدخل. مما يجب الإشارة إلى ضرورة التزام الاحترافية في العمل ليكون في مستوى الدور المناط إليه.

3. الحق في العرائض :

في إطار إخراج القوانين التنظيمية للعرائض من حيث : المضمون، الصيغة، الدور... يجب إشراك المجتمع المدني لكي يساهم في تحديد المضامين مع احترام قيم المجتمع المدني. كما تمت الإشارة إلى ضرورة إخراج هذه القوانين سريعا إلى خبر الوجود كاقترحات فيما يخص تأسيس المجالس التي جاء بها الدستور وإخراج القوانين التنظيمية الخاصة بها :

- الأخذ بعين الاعتبار العمل الجمعي وجعله من المكونات الأساسية للمجالس

- اعتماد الشفافية
- اعتماد الديمقراطية
- إحرار المصادقية في عمل المجالس عبر إثبات الثقة وإبراز الكفاءة والالتزام حيال قضايا المجتمع
- ضمان الفعالية في العمل
- حفظ الاستقلالية عن العمل الحكومي عبر تجاوز التعيينات نحو اختيار ديمقراطي للأعضاء مع حفظ التمثيلية لجميع الفاعلين.

ختام اللقاء :

كلمة السيد علال القيدوسي عن تكتل جمعيات طنجة الكبرى :

أولاً، نهني أنفسنا ونهني جميع المشاركين والمشاركات بنجاح هذا اللقاء، وأنا سعيد وأفتخر بكن وبكم لأنكم كنتم من ساهم وساعد في نجاح هذا اللقاء، المداخلات، الورشات والمناقشات مقارنة مع لقاءات الحوار الحكومي. مرة أخرى أهني الجميع ونتمنى أن تكون لنا لقاءات أخرى تعزز التواصل بيننا من أجل العمل من أجل الوطن والمواطنين.